

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٩/١/٢٢
باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٩ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٣/٢ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٢٧٧٠٠٠ ج (فقط مليون ومائتان وسبعة وسبعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٨٠١٤٧٩ ج (فقط ثمانمائة وواحد ألف وأربعمائة وتسعة وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٤٧٥٥٢١ ج (فقط أربعمائة وخمسة وسبعون ألفاً وخمسمائة وواحد وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى